

Distr.: General
2 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٥ و ٨٣ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بالإشارة إلى الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، بشأن موضوع "احترام مبادئ السيادة والاستقلال السياسي كوسيلة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتشجيع علاقات الصداقة والتعاون بين الدول".

وفي هذا الصدد، يسرني أن أحيل طيه نسخة من الإعلان السياسي الذي اعتمد بالإجماع حينذاك (انظر المرفق)، راجيا مع الاحترام، باسم الدول الأعضاء التي تتألف منها الحركة، وعددها ١٢٠ دولة، أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندان ١٥ و ٨٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) صمويل مونكادا

السفير

الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

والمبعوث الرئاسي الخاص لشؤون حركة عدم الانحياز



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة

الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن موضوع "احترام مبادئ السيادة والاستقلال السياسي كوسيلة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتشجيع علاقات الصداقة والتعاون بين الدول"

قام وزراء خارجية حركة عدم الانحياز المجتمعون في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك باستعراض حالة الأوضاع الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية احترام مبادئ السيادة والاستقلال السياسي من أجل كفالة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتشجيع علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، وقرروا ما يلي:

١ - تجديد تعهداتهم الثابتة للأمم المتحدة وتشبثهم بميثاقها التأسيسي والمقاصد والمبادئ المكرسة فيه، وكذلك بالقانون الدولي، وكل ذلك أدوات لا غنى عنها ولها طبيعة محورية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وفي تعزيز التعاون الدولي؛

٢ - تجديد التزامهم بأحكام "إعلان مبادئ القانون الدولي بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة"، و "الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"، و "الإعلان بشأن تعزيز فعالية المبادئ الخاصة بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية"؛

٣ - مساندة مبادئ السيادة والمساواة بين الدول في السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية و/أو الخارجية لأي دولة أو أمة، واتخاذ تدابير فعالة للقضاء على أعمال العدوان أو أي إخلال آخر بالسلام، والدفاع عن أساليب التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتعزيزها وتشجيعها على النحو الذي يكفل عدم تعريض السلام والأمن والعدالة للخطر، والامتناع، في سياق العلاقات الدولية، عن استخدام القوة، بما فيها المناورات العسكرية العدائية، أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي أو بأية طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والسعي إلى إقامة علاقات صداقة على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها في كفاحها ضد الاحتلال الأجنبي، وتحقيق التعاون الدولي القائم على التضامن بين الشعوب والحكومات في حل المشكلات الدولية ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وفقاً للالتزامات الدولية والقوانين المحلية، وبغير تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين؛

٤ - التأكيد على أن التقييد الصارم بمبادئ القانون الدولي والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يكتسبان أهمية بالغة بالنسبة لصون السلام والأمن الدوليين، والتأكيد من جديد على أن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز تتعهد باحترام سلامة أراضي الدول الأعضاء وسيادتها واستقلالها السياسي وحرمة حدودها الدولية، ومواصلة الالتزام بتأييد وتعزيز هذه المبادئ القانونية الدولية. وبناء على ذلك، فإنهم يؤكدون من جديد عزمهم على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يخل بسلامة أراضي أي دولة أو سيادتها أو استقلالها السياسي أو يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

٥ - التشديد على أن مبادئ السيادة والاستقلال السياسي تطبق ضمن الأمم المتحدة من خلال الممارسة الكاملة لحقوق الدول الأعضاء وامتيازاتها، وفي هذا الصدد، الإعراب عن تصميمهم على الدفاع عن الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والعمل يدا بيد، واضعين في اعتبارهم أهمية هذه المسألة، على تفادي إنشاء السوابق التي يمكن أن تقوض المتمتع الكامل بها بأي حال من الأحوال؛

٦ - الإعراب مرة أخرى عن التزامهم بتشجيع وصون وتعزيز تعددية الأطراف والأسلوب متعدد الأطراف في اتخاذ القرار بواسطة الأمم المتحدة، وذلك بالتمسك الصارم بميثاقها وبالقانون الدولي، واضعين في اعتبارهم أن التحديات الراهنة التي يواجهها المجتمع الدولي يجب أن تعالجها جميع الأمم مجزم من خلال تعددية الأطراف الشاملة للجميع؛

٧ - الإقرار بأن الأمم المتحدة تضم منظومات إنسانيتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الثرية بتنوعها، والجديرة بالمعانقة والاحترام، مع التشديد على معارضتهم لجميع محاولات فرض نماذج أو نظم معينة على أي دولة، فضلا عن التزامهم بالعمل على تشجيع الحوار والتسامح؛

٨ - تعزيز ثقافة السلام على أساس احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحق في تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، ومنع العنف وتشجيع اللاعننف، والالتزام الصارم بمبادئ العلاقات الدولية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛

٩ - تجديد الإعراب عن معارضتهم للنهج الانفرادي والتدابير الانفرادية التي تفرضها بعض الدول، والتي يمكن أن تؤدي إلى تآكل وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان، واستخدام القوة والتهديد باستخدامها، وممارسة الضغوط واتخاذ تدابير قسرية كوسائل لتحقيق أهداف سياساتها الوطنية، بالنظر إلى الأثر السلبي الذي تحدثه تلك التدابير على سيادة القانون على الصعيد الدولي وعلى العلاقات الدولية؛

١٠ - الامتناع عن إقرار أو اعتماد أو تطبيق تدابير أو قوانين قسرية تتسم بالانفرادية أو تتجاوز الحدود الإقليمية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية الانفرادية وغيرها من تدابير التهيب والقيود التعسفية التي تفرض على السفر بهدف ممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز - مما يهدد سيادتها واستقلالها وحريتها في التجارة والاستثمار - وتمنعها من ممارسة حقها في أن تقرر بإرادتها الحرة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

١١ - مواصلة صون الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وتعزيزه وإبرازه، ولا سيما مع بلدان الحركة الواقعة شعوبها تحت الهيمنة الاستعمارية الخارجية أو الاحتلال الأجنبي، أو التي تعيش في الفقر وتعاني من سوء الأحوال الصحية، أو التي تواجه الكوارث الطبيعية، أو التي تتعرض لانتهاكات القانون الدولي، بما فيها التهديدات الخارجية باستخدام القوة أو الأعمال العدائية أو التدابير القسرية الانفرادية أو غيرها، وذلك عن طريق المؤازرة السياسية والمعنوية والمادية وغير ذلك من أشكال المعونة.

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩